

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9803

الجمعة، 6 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/20

نيويورك

الرئيس	السيد وود/السيدة شيا	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيدة مينديز غرويسو
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الحادي والأربعون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013)

(S/2024/844)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2732 (2024) (S/2024/857).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-38249 (A)



أُفْتَتِحَتِ الجِلسَةُ السَّاعَةُ 10/25.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جَدْوَلُ الأَعْمَالِ.

الحالة المتعلقة بالعراق

واستهل حديثي بالقول، كما سمعتم مرات عديدة، أن العراق اليوم ليس هو العراق قبل عشرين عاماً أو حتى قبل خمسة أعوام. العراق اليوم أكثر أمناً واستقراراً وانفتاحاً من ذي قبل، وذلك رغم التحديات المتعددة التي يواجهها. ولا يخالني أدنى شك في أن هذا البلد العريق الضاربة جذوره في عمق التاريخ ومهد الحضارة البشرية قادر على تجاوز الأزمات ومواجهة التحديات نحو رسم مستقبل أكثر أماناً وإشراقاً وأملًا.

منذ الإحاطة السابقة - التي قُدِّمَت إلى المجلس في أيار/مايو من هذا العام من قبل زميلتي السيدة جانين هينيس - بلاسخت، التي أحبيها على كل ما قامت به وبذلت من جهود مخصصة (انظر S/PV.9628) - هناك بعض التطورات الإيجابية التي أتاحت الفرصة لي لأشدها، ومن أبرزها ما يلي:

النجاح في إجراء التعداد السكاني الوطني في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي هو من الإنجازات البارزة في العراق، حيث حظيت بفرصة متابعة التعداد بمعية رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. وكان هذا أول تعداد شامل على مستوى العراق يضم إقليم كردستان العراقي منذ عام 1987. حيث تشير النتائج الأولية إلى أن عدد سكان العراق قد تضاعف تقريباً في ما يزيد عن ثلاثة عقود، ليصل إلى أكثر من 45 مليون نسمة، وهو ما سيمكن صناع القرار في هذا البلد من التخطيط بناءً على حقائق وأرقام موثوقة.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن بين التطورات الرئيسية الأخرى، بعد عام من الشغور ومختلف المحاولات الفاشلة، انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب العراقي في 31 تشرين الأول/أكتوبر، وهي خطوة مهمة اتخذت لتعزيز الحوار البرلماني حول التشريعات التي كانت الحاجة ماسة إليها لتلبية احتياجات الشعب العراقي وتطلعاته. والسيد شياع السوداني ملتزم بتحسين الخدمات ومستمر في الاستثمار بكثافة في مشاريع البنية التحتية الكبرى في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك بناء وتطوير الطرق والجسور والمدارس وشبكات النقل، التي تهدف إلى تحسين الخدمات وخلق فرص عمل وتحسين حياة الشعب العراقي.

التقرير الحادي والأربعون للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة 4

من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) (S/2024/844)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2732 (2024)

(S/2024/857)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق والكويت للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيد

محمد الحسان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى العراق؛ والسيدة هناء إدور، رئيسة جمعية الأمل

العراقية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2024/844،

التي تتضمن التقرير الحادي والأربعين للأمين العام عملاً بالفقرة 4 من

القرار 2107 (2013)، و S/2024/857، التي تتضمن تقرير الأمين

العام عن تنفيذ القرار 2732 (2024).

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسان.

السيد الحسان: أتشرف بأن أقدم هذه الإحاطة، وهي الأولى

أمام مجلس الأمن منذ أن توليت منصب المبعوث الخاص للأمين

العام للأمم المتحدة للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى العراق، شاكرًا ومُثَمِّناً لكم جميعاً وللأمين العام، للأمم المتحدة

ولحكومتي العراق والكويت الثقة التي منحت لي، والتي آمل أن أكون

أهلاً لها وأميناً عليها.

الانتخابات خطوة مهمة نحو تعزيز الحوار المشترك لمعالجة العديد من القضايا المهمة العالقة بين الجانبين.

وهذه كلها تطورات إيجابية، ولكن يحد منها التهديد الذي يشكله الفساد المستمر والمنظم على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لهذه الأمور. وعلى الرغم من كثرة النقاش العام حول الفساد في العراق وتناول السياسيين على نطاق واسع لهذا الموضوع، فإن المشكلة لا تزال سائدة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق. ويتعين على البلد إجراء تغييرات وإصلاحات شاملة لتعزيز المساءلة والنهوض بالكفاءة وتحسين الشفافية وتحسين نظم الحوكمة. وأنا على ثقة تامة بأن الحكومة تتخذ خطوات واعدة في هذا الاتجاه.

وفي حين أن تعزيز مؤسسات الدولة للتصدي للفساد أمر بالغ الأهمية، فإن تدعيم مؤسسات الدولة وتعزيز حقوق الإنسان ودعمها أمران مهمان للغاية لا سيما في بلد يسعى للابتعاد عن ماضيه المظلم. ويتطلب ذلك مؤسسات قوية تحمي حقوق الشعب وحرياته الأساسية. ونظراً للدور الحاسم للمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وهي المؤسسة الوطنية العراقية لحقوق الإنسان المكلفة دستورياً بهذا الدور، فمن المؤسف أن اختيار مجلس المفوضين الجديد لا يزال معلقاً. وكان تعاون العراق البناء مع لجنة القضاء على التمييز العنصري في آب/أغسطس خطوة إيجابية. والمهم الآن هو أن ينفذ العراق توصيات اللجنة، وهي خطوة حاسمة نحو تعزيز حماية التنوع الثري في العراق. وأنا واثقٌ حقاً بقدرة العراق على القيام بذلك وأؤمنُ بها بشدة.

هناك قضية أثارت الكثير من النقاش العام والاهتمام الدولي تتعلق بالتعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية العراقي - وهو مسعى رئيسي يمكن أن تكون له آثار بعيدة المدى على النساء والأطفال. وقد تواصلنا على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة العراقيين، مؤكداً ضرورة إجراء حوار بناءً وشامل حول هذه المسألة. وشددنا كذلك على أن أي إصلاحات لقانون الأحوال الشخصية يجب أن تتماشى مع التزامات العراق وتعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما أنني واثق من قدرة العراق على ضمان ذلك.

وفي هذه المنطقة "المشتعلة"، تُظهر الحكومة العراقية تصميماً قوياً على إبقاء البلد خارج النزاعات الإقليمية المتفاقمة، بينما تقف بحزم كصوت قوي للسلام والاستقرار الإقليميين. وقد دعا رئيس الوزراء العراقي باستمرار إلى إنهاء التوترات الإقليمية، مشدداً على ضرورة احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه. وبالنظر إلى ما وراء النزاعات الحالية، تسعى حكومة العراق جاهدة أيضاً إلى تهيئة وضعية للبلد يكون فيها ممراً حيويًا للنقل والطاقة والتجارة، مع الاستفادة من الشراكات الإقليمية. وتركز هذه المبادرات على جهود العراق الرامية لتعزيز التكامل والازدهار الإقليميين.

كما أحرز تقدم إيجابي في إقليم كردستان العراق. فبعد عامين من المفاوضات المطولة والتأخيرات، أُجريت الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق، مما أعاد بالتالي تأسيس شرعية مؤسسات الإقليم. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، شهدت عن كثب عمليات التصويت المنظمة والسلسة في بعض مراكز الاقتراع التي يزيد عددها على 7 000 مركز في أربيل ودهوك. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 72 في المائة، أي بواقع أكثر من مليوني ناخب، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12 في المائة عن الانتخابات السابقة. وكان هناك اعتراف واسع النطاق من قبل السلطات الإقليمية والاتحادية، بما في ذلك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بالمساعدة الانتخابية التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والتي كان لها دور فعال في غرس الثقة وتعزيز القدرات الفنية للعراق في مجال الانتخابات، وهو أمر ينبغي أن تقدر به الأمم المتحدة كثيراً. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ العراق والأمم المتحدة وموظفي الانتخابات في البعثة على جهودهم المتفانية.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أن النساء تمكن من الحصول على 31 مقعداً من أصل 100 مقعد برلماني، بما يتجاوز الحصة الدنيا المقررة لهن، وهي 30 في المائة من المقاعد. وفي الوقت الذي تجري فيه المفاوضات بين الأحزاب السياسية لتشكيل الحكومة الإقليمية الجديدة في كردستان، تقع على عاتق الأحزاب السياسية مسؤولية تمكين المرأة من الوصول إلى المناصب السياسية وكفالة تمثيلها على الطاولة. وفي الوقت نفسه، كانت زيارة رئيس الوزراء شياع السوداني إلى أربيل عقب

مخيم الهول وغيره من المخيمات في شمال شرقي سورية إلى وطنهم، ونأمل أن يتم ذلك قبل نهاية عام 2025. غير أن من واجب أي دولة أخرى لها رعايا في مخيم الهول أن تتصرف وتستعيد مواطنيها.

(تكلم بالعربية)

منذ بداية مهامي في هذا المنصب، نسعى أنا وزملائي جاهدين إلى بناء الثقة وتعزيز العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الكويت. ومن هنا، شجّعنا وبقوة على مواصلة المفاوضات والاتصالات بين البلدين الجارين الشقيقتين لترسيم الحدود البحرية ما بعد النقطة 162. كما عبّرنا عن استعداد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والأمم المتحدة قاطبة لتقديم خدماتها في حال رغبة الطرفين في ذلك.

وفيما يتعلق بقضية المفقودين الكويتيين ومواطني الدول الأخرى، واصلت البعثة مشاركتها بصفة مراقب في أعمال الآلية الثلاثية التي تتولى رئاستها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويمكنني القول هنا إنه، بعد مضي ثلاثة عقود، بات من الواضح جداً أننا بحاجة إلى مزيد من الجهود المخلصة للكشف عن مواقع الرفات وتحديداتها، وفق الآليات المتفق عليها. ذلك مطلب أساسي من قبل أسر المفقودين والذين طال أمد انتظارهم لمعرفة مصير أبنائهم وأحبائهم، وهو من المواضيع التي تحظى بأهمية قصوى لدى الكويت قيادة وحكومة وشعباً. ونأمل أن يشهد هذا الملف جهداً حقيقياً وملموساً من قبل المعنيين. كما ندعو إلى تسريع الخطى للبحث عن الممتلكات الكويتية المنهوبة وتحديداتها وإعادةتها، بما في ذلك الأرشيف الوطني، لطي هذه الصفحة، بما يتيح للبلدين والشعبين الجارين الانتقال إلى مراحل عليا من التعاون. ومن هنا، لا بد لي من الإشارة إلى قرار المحكمة الفيدرالية العراقية الذي صدر في العام 2023، والذي لم يكن موفّقاً على الإطلاق وأضرّ بشكل جسيم بالعلاقات العراقية الكويتية. وفي هذا الخصوص، أود الإشارة إلى أننا نعمل بشكل وثيق مع الجهات المختصة والمسؤولة والمعنية في العراق لاستعادة الثقة بين العراق والكويت. وأملنا أن يتمكن المعنيون في العراق وفي أقرب فرصة ممكنة من تصحيح هذا المسار بالطريقة المثلى التي تليق بالوشائج التي تجمع البلدين الشقيقتين.

وفي بلد يسعى إلى التعافي من النزاعات الداخلية والإرهاب، فإن المسألة الأساسية والحاسمة هي تحقيق العدالة والمساءلة. وتجري حالياً مناقشة تعديلات مقترحة على قانون العفو العام في مجلس النواب العراقي. ويمكن أن تكون أحكام العفو سبيلاً لتعزيز المصالحة وجبر مظالم المسجونين ظلماً. ولكي نكون واضحين، ينبغي تقديم المسؤولين عن هذه الفضائح إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إقامة العدالة بطريقة منصفة ومتناسبة.

ولسوء الحظ، لا يزال تأثير داعش في العراق واضحاً في المخيمات التي تستضيف آلاف النازحين، ومعظمهم من الأيزيديين. لقد شهدتُ بنفسني ظروف المعيشة القاسية التي لا يزالون يعانون منها. وذلك غير مقبول، ويمكن للعراق أن يفعل ما هو أفضل منه. ويستطيع العراق معاملة مواطنيه معاملة أفضل وتهيئة بيئة أفضل لشعبه. وأنا متأكد تماماً من أن العراق سيتمكن من تهيئة ظروف معيشية أفضل للضحايا أولاً وقبل كل شيء. وأعرب عن تعاطفي وتضامني مع الأيزيديين وجميع من نزحوا منذ سنوات عديدة. فهم يستحقون أفضل من ذلك. ويشكل قرار رئيس الوزراء بإنشاء لجنة وطنية عليا لمعالجة مسألة النزوح، بالتشاور مع الأمم المتحدة، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكنها لا تكفي. فعلى الدولة أن تستثمر بشكل ملموس في تهيئة الظروف اللازمة لعودة النازحين والأيزيديين وغيرهم. ولم يُنفذ اتفاق سنجار بالكامل حتى الآن بعد مرور أربع سنوات على توقيعه. وكما قيل سابقاً، فإن الإدارة المستقرة في سنجار والهياكل الأمنية المستقرة هما السبيل الوحيد لتهيئة ظروف مؤاتية للعائدين.

وينبغي ألا ننسى المواطنين العراقيين الذين لا يزالون في شمال شرقي سورية. فالعراق واحد من البلدان القليلة جداً التي تبذل جهوداً جديرة بالثناء لإعادة مواطنيها إلى وطنهم. وقد رأيت بنفسني الدعم الذي تقدمه حكومة العراق ووكالات الأمم المتحدة وشركاؤها لآلاف الأشخاص الذين يعودون إلى العراق الآمن بعد فترة طويلة من النزوح والمعاناة. بيد أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لتسريع عودة الناس الذين يعيشون في ظروف جهنمية في مخيم الهول. وحصلنا على التزام متجدد من الحكومة العراقية ومؤسساتها بإعادة المواطنين العراقيين من

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأكد استعداد البعثة والأمم المتحدة لمساعدة العراق في مساعيه لبناء عراق جديد - عراق آمن ومزدهر. وأعرب، في الوقت ذاته، عن سعادتي الغامرة بالعمل سوياً مع الحكومة العراقية ومع دولة ورئيس الوزراء، السيد محمد شياع السوداني في الفترة المتبقية من عمل البعثة - هذه البعثة التي ضحى موظفوها بالغالي والنفيس والأرواح لمساعدة العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إدور.

السيدة إدور: يسرني جداً أن أكون في هذا المحفل الدولي الهام

وأن أمثل المجتمع المدني العراقي.

في 21 تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أنجزت الحكومة العراقية إجراء التعداد السكاني لأول مرة منذ أكثر من ربع قرن. ومن نتائجه الأولية؛ بلغ عدد سكان العراق أكثر من 45 مليون نسمة، نصفهم من النساء وثلثهم أطفال. وبلغ حجم متوسط الأسرة 5.3 أفراد، وبلغت نسبة السكان في سن العمل (من سن 15 سنة إلى 64 سنة) 60.2 في المائة. وذكر رئيس الوزراء أن النتائج تكشف عن دخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية بوصول نسبة السكان في سن العمل إلى 60 في المائة. فهل ستكون الهبة الديمغرافية فرصة ذهبية لمستقبل العراق، أم فرصة ضائعة بسبب نظام المحاصصة وغياب التخطيط الاستراتيجي وسوء الإدارة واعتماد البلد على ريع النفط وشبكات الفساد المستحكمة في مؤسسات الدولة التي تسببت في تدهور الخدمات العامة ووجود جهات مسلحة خارج إطار الدولة وضعف المساءلة والرقابة مع الإفلات من العقاب؟ كما استباحت سيادة البلد أمام التدخلات الأجنبية العسكرية والأمنية المستمرة وارتفعت مستويات البطالة، لا سيما بين الشباب، إضافة إلى مخاطر جدية لتغير المناخ وشح المياه وتلوث البيئة. كل هذه العوامل تؤدي دورها في هشاشة النظام والعملية السياسية. كما تعمقت أزمة عدم ثقة الشعب في الطبقة الحاكمة والمؤسسات العامة.

في ظل هذه الأوضاع المأزومة وفي بلد غني بالموارد، تواجه النساء العراقيات تحديات اجتماعية وتشريعية مقلقة بارتفاع كبير في

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أقول بضع كلمات أخيرة عن الخطة الانتقالية وخطة تصفية البعثة، على النحو المطلوب في القرار 2732 (2024). فبينما تواصل البعثة ضمان تنفيذ ولايتها، نعمل بشكل وثيق مع حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة على وضع الصيغة النهائية للخطة لتقديمها إلى المجلس بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، تتخذ البعثة أيضاً الخطوات اللازمة لتمكين نقل المهام ذات الصلة إلى إطار الأمم المتحدة المقبل للتعاون من أجل التنمية المستدامة للعراق.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس على أهمية تخصيص ميزانية كاملة للبعثة لعام 2025، مما يكتسي أهمية بالغة إذا أريد للبعثة أن تتمكن من الوفاء بولايتها وتنفيذ عملية انتقالها وخفضها التدريجي بأكثر قدر ممكن من السلاسة ووفقاً للإطار الزمني المحدد في القرار 2732 (2024). وأعتذر عن إطالة الكلام.

(تكلم بالعربية)

أود الإشارة إلى أنه لا يخالجي أدنى شك أن قادة العراق على دراية تامة بالتحديات التي يواجهها بلدهم والخطوات الواجب عليهم اتخاذها لإبعاد بلدهم عن أية مشاكل أو مضار، هذا البلد العريق والمحوري في منطقة الشرق الأوسط، وبما يؤسس لمرحلة جديدة تركز على المستقبل وتعيد للعراق دوره الإيجابي والمحوري في المنطقة والعالم، ولا نغفل هنا أن هذا البلد من ضمن المؤسسين للأمم المتحدة.

وأود أن أشير هنا إلى المبادئ التي رشحت عن اللقاء الذي جمعني بأية الله العظمى السيد علي السيستاني في مدينة النجف في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي: أولاً، الكفاءة والنزاهة في تولي المناصب العامة في العراق؛ ثانياً، علاقات حسن الجوار ومنع التدخلات الخارجية؛ ثالثاً، إعلاء سيادة القانون؛ رابعاً، حصر السلاح بيد الدولة؛ خامساً، مكافحة الفساد على جميع المستويات. وهذه نقاط ومبادئ لاقت استحساناً وترحيباً واسعاً من قبل الأطراف السياسية العراقية باعتبارها خارطة طريق للبلد. وبينما نمضي في عملية انتقال بعثة

في الطلاق والنفقة والحضانة والميراث وتقنين زواج الطفلات والزواج خارج المحاكم المدنية، الأمر الذي يتعارض مع التزامات العراق الدولية التي نص عليها الدستور. كما تتنافى التعديلات مع مبادئ الدستور العراقي الذي يؤكد على المواطنة المتساوية أمام القانون وعلى حفظ كرامة المرأة والطفل وحماية الأسرة والمجتمع من التفتت والتشرد. كما تهدد ولاية القضاء كسلطة عليا لا سلطان عليها سوى القانون نفسه، ناهيك عن الخروقات الدستورية المتمثلة في التصويت على مدونات فقهيّة لم يطلع عليها مجلس النواب لتصبح قانوناً ساري المفعول قبل التعرف على محتواها ومناقشته. وهذه سابقة خطيرة تخرج عن السياقات التشريعية المعروفة.

لقد أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم البالغ إزاء مقترحات تعديل قانون الأحوال الشخصية لكونها تمثل تراجعاً خطيراً في عدد من المجالات الأساسية التي ستؤثر سلباً على النساء والأطفال، خاصة فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال. ومن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم انتشار أشكال العنف ضد النساء والفتيات العراقيات، وحذروا من أنه إذا تم تمرير التعديلات فإن تأثيراتها السلبية ستعكس على المجتمع العراقي ككل وستقوض التزامات العراق بضمن المعاملة المتساوية لكل من النساء والفتيات وتوفير الحماية لحقوق الأطفال.

إنني وباسم زملائي في تحالف 188 للدفاع عن قانون الأحوال الشخصية النافذ، أنقل مطالبنا من خلال مجلس الأمن إلى السلطات المعنية في العراق.

أولاً، السحب الفوري لمقترح التعديل وعدم التصويت عليه، لا سيما أنه وضع ضمن صفقة سياسية لتمرير قوانين خلافية في سلة واحدة، كقانون العفو العام، وما يعنيه من مقايضة بإطلاق سراح سجناء متهمين بالإرهاب والفساد مقابل إدخال النساء في سجن العبودية الذكورية.

ثانياً، الدفاع عن القانون الحالي هو دفاع عن دستور العراق الدائم وعن الدولة المدنية والمواطنة المتساوية ضد التفتت والتخندق والانعزال الطائفي والمذهبي الذي أضعف بلدنا ومجتمعنا على مدى العقدين الماضيين.

جرائم العنف والعنف الجنسي والاتجار بالبشر وكذلك نقشي خطاب الكراهية وممارسات التهميش والتمييز وانتشار الفقر والتسول مع ضعف شديد في منظومة الرعاية الاجتماعية وآليات الحماية وخدمات الصحة النفسية والصحية عامة والخدمات القانونية للناجيات والأسر المهمشة والأسر الهشة. يضاف إلى ذلك نسبة مشاركة النساء العراقيات في سن العمالة (من سن 15 عاماً وما فوق) في القوة العاملة التي تبلغ 10.6 في المائة فقط. بالتحديد هناك أقل من مليون امرأة يعملن في الوقت الحالي، وغالبيةهن يعملن في القطاع العام وتحديداً التدريس والقطاعات الخدمية.

في العام الماضي واجهنا حملة ممنهجة من قبل الحكومة بحظر مصطلح الجنسانية في مؤسسات الدولة ووثائقها وما ترتب عليه من تغيير عنوان الآلية المعنية بالمرأة في هذه المؤسسات إلى الدائرة الوطنية لشؤون المرأة. وكذلك حظر استخدامه من قبل الباحثين ومنظمات المجتمع المدني بحجة تعارضه مع القيم الدينية والاجتماعية لبلدنا. كما رافقت الحملة تحجيم نشاط منظمات المجتمع المدني وتقييد حرية التعبير والتظاهر والتشكيك بنشاطاتها واتهامها ومنتسبها بالخيانة والعمالة لجهات أجنبية والترويج للتحلل الأخلاقي والاجتماعي. وقد نشر ذلك على نطاق واسع في مواقع التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام الأخرى.

قبل ثلاثة أشهر، طُرح بشكل مفاجئ، في جدول أعمال مجلس النواب، مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية المعمول به، رقم 188 لسنة 1959، الذي استند إلى أحكام الشريعة الإسلامية ويعد من أهم القوانين التي أسهمت في استقرار المجتمع العراقي المتنوع دينياً ومذهبياً وقومياً وكفالاته للحقوق الشخصية والدينية وحقوق المرأة والطفل ويضمن مساحة مناسبة من الاختيار الحر للمذهب الذي يتم عليه عقد الزواج باتفاق الطرفين. كما إنه يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضم إليها العراق. التعديلات المقترحة تنسف كل هذه الأسس لتستبدلها بمدونات مذهبية مجهولة المحتوى تفتح الأبواب لتفسيرات فقهيّة مختلفة من أزمان ما قبل الدولة تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، وخصوصاً المرأة والطفل بإلغاء حق المرأة

الزاخرة بالمعلومات. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للكويت ونائب الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم. كما نود أن نرحب بحرارة ونعرب عن امتناننا العميق لسعادة السيد محمد الحسان، الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الشاملة والمتبصرة التي قدمها لمجلس الأمن. وتود المجموعة أن تعرب عن دعمها الثابت للسيد الحسان. ونشيد بمهاراته القيادية الممتازة، إلى جانب الجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة في العراق.

ونثني على حكومة العراق، بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، لجهودها المتواصلة لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحاً في البلد. إن اعتماد قانون الموازنة الاتحادية لعام 2024، وإجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان، وانتخاب رئيس مجلس النواب العراقي، وجهود الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي وتقديم الخدمات العامة، هي أمور جديرة بالثناء. وتشجع المجموعة جميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل معاً لصالح شعب العراق. ويشهد الإقبال الكبير على التصويت في البلد على ثقة الشعب المتزايدة في المؤسسات الديمقراطية. ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم، يجب على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لإنشاء نظام حكم فعال وشامل للجميع وفقاً للقوانين الوطنية العراقية.

لا تزال محنة ما يقدر بنحو مليون نازح داخلياً في العراق تمثل مسألة إنسانية بالغة الأهمية. إن الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية العليا ومن خلال تعاون الحكومة مع الأمم المتحدة، وتنفيذ تدابير فعالة مثل الوصول إلى الوثائق، ووضع سياسات تسوية الأوضاع وإعادة الإدماج والمساعدة الإنسانية لضمان العودة الآمنة والطوعية للنازحين داخلياً، هي جهود جديرة بالثناء. وهذه تدابير أساسية لتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني. ونثني المجموعة على الدور القيادي للعراق في إعادة المواطنين من مخيم الهول في سورية إلى وطنهم، مما يمهد الطريق لتخفيف المعاناة الإنسانية ومعالجة الأزمة الحالية. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال المجموعة تشعر بالقلق إزاء التحديات الأمنية السائدة التي تواجه العراق، والتي تتفاقم

ثالثاً، إفساح المجال لنقاشات موسعة وجادة لمراجعة القضايا الإشكالية في القانون الحالي على المستوى الوطني الرسمي والمجتمعي، وفق نصوص الدستور العراقي. للخروج بتعديلات رصينة قابلة للتطبيق تعزز الأمان الأسري والنسيج المجتمعي المتنوع.

رابعاً، نستنكر ممارسات تكميم أفواه المعارضين لمقترح التعديلات بذرائع غير قانونية. وفي الوقت نفسه نؤكد على ضرورة احترام حرية الرأي والتعبير في مختلف وسائل الإعلام وحرية التجمع والتظاهر السلمي، كما نص عليها الدستور. ونطالب السلطات المعنية بإنفاذ القانون والعدالة إلى اتخاذ إجراءات المساءلة بحق الأشخاص والمؤسسات الذين يطلقون اتهامات باطلة، ويمارسون التهديد وتشويه سمعة الناشطين المعارضين.

خامساً، السعي لتشريع قانون مناهضة العنف الأسري وقانون حماية الطفل وتعديل قانون العقوبات، وهو ما يشكل حاجة ملحة في سلم التشريعات الوطنية.

سادساً، التزام الحكومة بتعهداتها الدولية لحقوق الإنسان وبناء السلام والتنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات والخطط الوطنية والبرامج وتعزيز الشراكة الفعالة مع منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

ختاماً، النساء في العراق لن يسمحن بتدمير ما بنته أجيال سابقة. ولن نعود إلى الوراثة. نحن مستمرين في النضال نساء ورجالاً، لتحقيق التغيير المنشود لبناء دولة المواطنة الحاضنة للتنوع والعدالة الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إدور على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي

بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي موزامبيق، فضلاً عن غيانا (مجموعة 1+3).

نشكر السيدة هناء إدور، رئيسة جمعية الأمل العراقية، على إحاطتها

مايو 2025. ونحن على يقين من أن هذه التوصيات ستحدد آلية متابعة مناسبة لضمان استمرار التقدم في حالة بقاء هذه المسائل دون حل عند انتهاء ولاية البعثة. ومن الضروري إحراز مزيد من التقدم في التحقيقات واستخدام التقنيات المتقدمة على الرغم من أن التحديات المتعلقة بالتأخير في اختبارات الحمض النووي والتناقضات الإجرائية قد تظل قائمة. ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها البلدان عن طريق اللجنة الثلاثية وآلية الأمم المتحدة للمتابعة. ونرحب بتفانيهما وندعو إلى تقديم الدعم الفني الدولي. وتتشدد مجموعة I+3 على ضرورة الملحة لأعمال الحفر وإصدار النتائج في الوقت المناسب والتركيز على المواقع ذات الأولوية من أجل إنهاء هذه المهمة والتخفيف عن الأسر المتضررة. وندعو حكومة العراق إلى تنشيط جهودها بالتعاون مع الكويت والشركاء الآخرين. ويجب أن نكفل إغلاق ملف هذه المسألة بالصورة التي يستحقها الباقون على قيد الحياة من أعباء المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

وإذ يقترب موعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان ضمان انتقال سلس ومنسق تنسيقاً جيداً. ونرحب بالالتزام بالعراق بتقديم الدعم اللوجستي والتقني والأمني اللازم لتسهيل هذه العملية. ونود أيضاً أن ننوه بالجهود المبذولة في إطار القرار 2732 (2024)، لا سيما إنشاء الفريق العامل المتكامل في المقر الذي يؤدي دوراً حيوياً في تنسيق التخطيط للمرحلة الانتقالية والتسليم المنظم للمسؤوليات إلى كيانات الأمم المتحدة وشركائها الاستراتيجيين. وعلاوة على ذلك، ننوه بالخطوات الاستباقية التي اتخذتها حكومة العراق بإنشاء لجنة مخصصة لتيسير التفاعل مع قيادة البعثة بشأن المسائل المتعلقة بالانتقال ونقدها. وإذ تتطلع مجموعة I+3 إلى الانتهاء من خطة نقل مهام البعثة وتصفيته بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، فإنها تؤكد أهمية استمرار التعاون بين البعثة وحكومة العراق وجميع الأطراف المعنية لضمان اختتام العملية بفعالية وفي الوقت المناسب.

وتشجع الجزائر وسيراليون وغيانا وموزامبيق والعراق والكويت على مواصلة إحراز تقدم في المسائل العالقة من خلال الاحترام المتبادل والالتزام بمبدأي التسوية السلمية للمنازعات وحسن الجوار. وسيظل

بسبب التوترات الإقليمية، لا سيما في غزة ولبنان وسورية. ونرى أنه يجب احترام سيادة العراق في ظل الديناميات المعقدة في الشرق الأوسط. وينبغي عدم تعريض سلامة وأمن شعب العراق للخطر بسبب أنشطة الجهات الأجنبية. ولذلك نحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والعمل على وقف التصعيد والعمل دبلوماسياً لمنع المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً أن ضمان تحقيق وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، وكذلك الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار في لبنان، أمر حاسم لتحقيق سلام دائم في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فإن الانتقال من التحالف الدولي ضد داعش إلى شراكات أمنية ثنائية هو علامة مشجعة على تزايد قدرة العراق واعتماده على الذات في مكافحة الإرهاب وضمان الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونرى أنه يجب إدارة هذا الانتقال بعناية ودعمه دعماً كافياً ومواءمته مع الإطار الدستوري العراقي من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ومن الواضح أن العراق يواجه تحديات كبيرة، بما فيها تغير المناخ وندرة المياه، تؤثر سلباً على الناس والاقتصاد. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لمكافحة التصحر وتنفيذ سياسات مستدامة للمياه والري وزيادة المساحات الخضراء. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من بذل جهود إقليمية ودولية لدعم تكيف العراق مع تغير المناخ والمبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة، مثل المبادرات التي طرحتها بعثة الأمم المتحدة. ويجب أن تتماشى الإصلاحات المتعلقة بحقوق الإنسان والإصلاحات التشريعية، بما في ذلك تعديلات قانون الأحوال الشخصية، مع المعايير الدولية لحماية النساء والأطفال.

وتشيد مجموعة I+3 بالجهود المتواصلة التي يبذلها العراق والكويت، بدعم من البعثة والمجتمع الدولي، لمعالجة المسائل غير المحسومة، بما في ذلك إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية وإعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أوفراتهم إلى أوطانهم. وتتطلع مجموعة I+3 إلى المشاركة البناءة في المناقشات بشأن التوصيات التي يُتوقع أن يقدمها الأمين العام بحلول 31 أيار/

المجتمع الدولي ثابتاً في دعم جهود العراق لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة): أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته الشاملة والسيدة إدور على آرائها القيمة. ونرحب أيضاً بمشاركة ممثلي العراق والكويت في هذه الجلسة.

انتهت ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة

عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أيلول/سبتمبر. لكن أعضاء المجلس والعراق كانوا واضحين في أن هذا لا يشير إلى نهاية الكفاح من أجل المساءلة ضد داعش. وتتشاطر المملكة المتحدة ذلك العزم. فالناجون وضحايا جرائم داعش يستحقون العدالة. ولا تزال المملكة المتحدة على استعداد لدعم محفوظات الأمم المتحدة المعززة، وتتطلع إلى الاستماع إلى حكومة العراق بشأن تلك الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة للضحايا في العراق وفي بلدان ثالثة.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام المملكة المتحدة باستقرار العراق وأمنه وأن أشكر الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على جهودهما.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد الحسان، على إحاطته بشأن الحالة في جمهورية العراق الصديقة، على خلفية التصعيد الإقليمي للأعمال العدائية في الشرق الأوسط. ونهنته على تعيينه في هذا المنصب ونعرب عن دعمنا الكامل له. كما نشكر السيدة هناء إدور على إحاطتها.

ويسعدنا أن نسمع أنه على الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في سياق التوترات المتزايدة المحيطة بجمهورية العراق، أن لدى البلد مؤسسات دولة فاعلة وقادرة على التصدي بشكل مستقل للتحديات الناشئة التي تواجهها.

في ذلك السياق، نشيد بالخطوات التي اتخذها مكتب رئيس الوزراء محمد السوداني لتحقيق استقرار الوضع السياسي الداخلي وتحسين فعالية أجهزة الحكم العراقية، بما في ذلك على مستوى المحافظات

ترحب المملكة المتحدة بتخطيط الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية والتعاون بين حكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومن المهم أن يجري هذا الانتقال بسلاسة. ونرحب أيضاً بإجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في 20 تشرين الأول/أكتوبر وبالدعم الذي قدمته البعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إجراء تلك الانتخابات بنجاح. فهي تمثل تعبيراً مهماً عن صوت شعب إقليم كردستان العراق واستمرار الشرعية الديمقراطية لحكومة إقليم كردستان. والآن بعد أن تم التصديق على النتائج، نأمل أن تجري عملية تشكيل الحكومة بسرعة. كما نأمل أن تواصل البعثة العمل على نحو وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في السنة الأخيرة من ولايتها. ويمكن أن تقيّد الدروس المستفادة من انتخابات إقليم كردستان العراق في التخطيط للانتخابات الاتحادية المقرر إجراؤها العام المقبل.

وبصفتها عضواً في اللجنة الثلاثية المعنية بالمفقودين من حرب الخليج الأولى، التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تلتزم المملكة المتحدة بدعم ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. ونرحب بالتزام رئيس الوزراء شياع السوداني شخصياً بهذه المسألة ونحث حكومة العراق على مضاعفة جهودها تمثيلاً مع القرار 2732 (2024). ونأمل أن تتيح الفترة الانتقالية للعراق فرصة لإثبات إحراز تقدم ملموس وسنعمل مع العراق والكويت والأطراف الأخرى لضمان إنشاء آلية متابعة مناسبة، حسب الاقتضاء. وبينما نستعرض التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية في العراق، نؤكد أهمية توافق أي تعديلات مع التزامات العراق الدولية. وبعد الأحداث الأخيرة في سورية، نشعر بالقلق إزاء احتمال زيادة التصعيد في المنطقة وتأثيره على العراق وإقليم كردستان العراق. ونحث أيضاً أصحاب النفوذ على تشجيع

العراق. فخلال 20 عاماً من وجودها، حققت البعثة كامل إمكاناتها في استعادة وتعزيز مؤسسات الدولة العراقية، بما في ذلك من خلال تطبيع العلاقات الاجتماعية والسياسية وتنظيم الانتخابات. فالعراقيون الآن مستعدون لتحمل المسؤولية عن المستقبل السياسي لبلدهم، ويتمثل هدفنا المشترك في مساعدتهم على تحقيق ذلك. وينص القرار 2732 (2024) على أن تختتم البعثة أعمالها بشكل نهائي بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، وأن يتم الاتفاق بحلول نهاية هذا العام على خطة مشتركة لتقليص حجم البعثة وتصفيتهما تقنياً.

ونأمل أن نرى هذه الوثيقة قريباً، ونثق في أن الأمانة العامة للأمم المتحدة ستتنسق بشكل وثيق مع اللجنة المتخصصة التي أنشأتها الحكومة العراقية مؤخراً بشأن جميع المسائل المتعلقة بتخفيض عدد أفراد البعثة في الوقت المناسب والانسحاب المنظم للبعثة.

ومن جانبنا، سنواصل تقديم الدعم الشامل لبغداد ولنلتزم بمواصلة تعزيز العلاقات الودية الروسية - العراقية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد الحسان على إحاطته وأكرر دعم الصين لعمله بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأود أيضاً أن أشكر السيدة إدور على إحاطتها وأرحب بحضور ممثلي العراق والكويت في جلسة اليوم.

لقد اتسمت الحالة في العراق بالاستقرار والتحسين على مدى الأشهر الستة الماضية. وقد اتخذت الحكومة تدابير ملموسة لتحسين معيشة الناس وخلق فرص العمل ومكافحة الفساد وتعزيز الإصلاح الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة. تعرب الصين عن تقديرها في ذلك الصدد. إن سعي مختلف الفصائل في العراق إلى تعزيز الوحدة وتحقيق المصالحة والنمو معاً يصب في المصلحة الرئيسية للشعب العراقي. ونؤيد الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان في مواصلة تعزيز الحوار والمشاورات بشأن المسائل العالقة والسعي لإيجاد حلول مستدامة لها.

كما نرحب بانتخاب رئيس جديد للبرلمان العراقي ونجاح إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان. غير أننا نلاحظ مع الشعور

والمستوى المحلي. ويشهد على ذلك نجاح إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2024 وانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب. ونحن على ثقة بأن جميع القوى السياسية العراقية ستسعى جاهدة لحل خلافاتها من خلال الحوار حصرياً وبما يخدم مصالح جميع الطوائف العرقية والدينية والمجموعات السكانية. ونؤيد باستمرار وثبات تعزيز الحوار بين بغداد وأربيل بشأن جميع المسائل الخلافية العالقة التي لم يتم حلها.

ونؤيد على وجه الخصوص بالاتجاهات الإيجابية في تعزيز المجال الأمني ومكافحة النشاط السري للإرهابيين. فنحن مقتنعون بأن وكالات إنفاذ القانون العراقية قادرة على التصدي لتلك المشاكل بشكل مستقل. ومن المهم تحقيق ذلك في الوقت المناسب للاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن الانسحاب التدريجي من العراق لما يسمى بـ "التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام". إن تأخير تلك العملية مقترناً باستمرار جود القوات الأجنبية في العراق بشكل عام سيكون عاملاً مزعجاً لاستقرار العراق علاوة على التأثير سلباً على التصعيد الإقليمي المتوتر أصلاً.

في ذلك الصدد، نجدد تأييدنا الراسخ لسيادة العراق ونعارض أي تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية العراق. ونظراً للتوترات المتصاعدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من المهم درء محاولات جر العراق إلى النزاعات المحتملة في المنطقة. ومما يثير القلق بشكل خاص في ذلك الصدد تكثيف الضربات الجوية الإسرائيلية، بما فيها التي تستخدم المجال الجوي العراقي. ونحن مقتنعون بأنه لا ينبغي أن تتحول جمهورية العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات.

ونعرب عن تقديرنا لاستعداد بغداد لإقامة علاقات ذات منفعة متبادلة مع جيرانها بروح من الصداقة والتعاون. في ذلك السياق، فإن تصميم قيادتي العراق والكويت على حل جميع المسائل المتبقية فوراً وبروح حسن الجوار، بما في ذلك إعادة رفات المواطنين الكويتيين وإعادة الممتلكات الوطنية الكويتية، أمر يستحق الدعم على وجه الخصوص.

كما نلاحظ الجهود المتعددة الأوجه التي تبذلها المنظمة في العراق، بما في ذلك أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

إن جهود الدعم التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق طوال 21 عاماً من عملياتها في البلد تجسد اليوم في إجراءات ملموسة، مثل اعتماد قانون الميزانية الاتحادية والمصادقة عليه، والذي يتيح تنفيذ مشاريع استراتيجية للعراق. كما يمكن رؤية جهود البعثة أيضاً في إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي، وهو ما يكرس المؤسسة الديمقراطية ويعزز سيادة القانون. ينطبق الأمر نفسه على تنفيذ التعداد الوطني الموسع للسكان وتوطيد سياسة عامة ذات نتائج إيجابية على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد. ويمكن القول نفسه أيضاً عن الحوار المثمر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والقطاعات السياسية الأخرى والجهود المبذولة لضمان عودة عدد كبير من المشردين داخلياً.

بيد أن هشاشة الحالة الأمنية في المنطقة وتزايد عدد حوادث العنف التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المسلحة من غير الدول يهددان بتقويض تلك المكاسب وجرد البلد إلى دوامة العنف الإقليمي. وينبغي تعزيز آليات التعاون الثنائي والإقليمي لمواجهة تلك التهديدات الأمنية، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فضلاً عن تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تخفيف حدة التوترات. في الوقت نفسه لا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان تبعثان على القلق والفرح. في ذلك الصدد، يسجل التقرير نصف السنوي (S/2024/857) أعمال القتل والتشويه واختطاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، نتيجة للضربات الجوية وتقجيرات مخلفات الحرب. وما تزال القيود المفروضة على حرية تعبير الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني مستمرة.

اليوم سيكون آخر مرة تشارك فيها إكودور في جلسة للمجلس بشأن تنفيذ القرار 2732 (2024). في ذلك الصدد، أثنى على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لجهودها المتواصلة وأشجعها على مواصلة العمل مع الحكومة العراقية، على أساس الملكية الوطنية، بشأن النقاط التالية التي نعتبرها أولويات لتعزيز التقدم المحرز والتغلب على التحديات الحالية.

بالقلق أن المنظمات الإرهابية لا تزال نشطة في العراق، ما يشكل تحديات لأمنه واستقراره. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود العراق بحزم لتعزيز مساعيه في مكافحة الإرهاب وبناء قدراته وإجراءاته للقضاء على بقايا القوى الإرهابية وتعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال مكافحة الإرهاب.

فلا يمكن تحقيق التنمية في العراق من دون تهيئة بيئة إقليمية يسودها السلام والاستقرار وحسن الجوار والصداقة. ويساور الصين القلق إزاء التأثير المحتمل للتطورات الأخيرة في سورية على العراق، آمليين في أن يستمر الهدوء العام في العراق. في الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه وحل مشاكله من خلال التعاون مع الحكومة العراقية وتجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية.

لقد ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منذ إنشائها مساهمات هامة في دعم إعادة إعمار العراق وتنميته. ومن جانبه اعتمد المجلس القرار 2732 (2024) في شهر أيار/مايو ووضع جدولاً زمنياً محدداً لإنهاء ولاية البعثة رسمياً. ووفقاً لمتطلبات القرار وعلى أساس الاستماع الكامل لوجهات نظر الحكومة العراقية، تتوقع الصين من الأمين العام أن يضع خطة بشأن انسحاب أفراد البعثة وتصفية أصولها ضمن الإطار الزمني المحدد. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز تواصلها مع الحكومة العراقية لأجل كفالة التخفيض التدريجي للبعثة والانتقال السلس وانسحابها نهائياً حتى يتسنى لها أن تختتم أعمالها التي دامت لأكثر من 20 عاماً بنجاح.

أخيراً، يكتسي حل مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة أهمية كبيرة بالنسبة للبلدين العراق والكويت. ونأمل أن يواصل الجانبان إحراز تقدم في حل المسائل العالقة على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمشاورة الودية. كما نتطلع إلى مقترح الأمين العام المقدم إلى المجلس بشأن آلية المتابعة المناسبة.

السيدة مينديز غرويسو (إكودور) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص الحسان والسيدة إدور على إحاطتهما. وأرحب بحضور ممثلي العراق والكويت.

إلى مواصلة إصلاحاته، لا سيما تلك التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وتؤكد فرنسا مجدداً التزامها بحماية الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وتشدّد على أهمية تعزيز المساواة بين الرجال والنساء وحماية جميع الطوائف في العراق.

فيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، تدعو فرنسا إلى مواصلة الحوار بينهما، خاصة فيما يتعلق بنقاسم عائدات النفط والمسائل الأمنية، نظراً لأن الحوار يصب في مصلحة العراق برمته. وقد رحّبنا بتنظيم وإجراء الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي في 20 تشرين الأول/أكتوبر. ويعد ذلك الاقتراح خطوة سياسية مهمة لذلك لإقليم المتمتع بالحكم الذاتي وللعراق برمته. وتتمثل الخطوة التالية في تشكيل حكومة الإقليم.

يساور فرنسا القلق العميق إزاء تداعيات التوترات الإقليمية على العراق. إن للنزاع الدائر في قطاع غزة والتطورات الأخيرة في سورية تداعيات على المنطقة بأسرها وعلى العراق على وجه الخصوص. وستواصل فرنسا سعيها للحيلولة دون نشوب نزاع إقليمي، فضلاً عن دعم جهود الحكومة العراقية للحيلولة دون انزلاق البلد إلى النزاعات الإقليمية. في ذلك الصدد، فإن اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان يعدّ خطوة أولى نحو وقف التصعيد.

وتظل فرنسا ملتزمة بأمن العراق واستقراره وتحث جيران العراق على وقف أي تدخل في شؤونه الداخلية. وسنواصل مع شركائنا الوقوف إلى جانب العراق في مكافحته للإرهاب، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق. ونؤكد للعراق استعدادنا لتعزيز التعاون الثنائي في ذلك المجال وفقاً لطلب العراق ذلك وحسبما تقتضيه الظروف.

ويجب على المجلس دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال المرحلة الانتقالية. وتشيد فرنسا بالدور المحوري للبعثة في تقديم المساعدة إلى العراق وفقاً للقرار 2732 (2024) ومع الاحترام الكامل لسيادة العراق.

ونشدد على أهمية التعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورحايا البلدان الثالثة. وندعو إلى تكثيف الجهود

أولاً، يجب المضي قدماً في خطة المرحلة الانتقالية وإنهاء عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الوقت المناسب وبطريقة منظمة وآمنة وفقاً للتفويض الوارد في القرار 2732 (2024).

ثانياً، يجب صون القوانين التي تحمي حقوق الفتيات وتعزيز ثقافة احترام المرأة ومشاركتها في كل مجالات الحياة، إلى جانب مساواتها أمام القانون.

ثالثاً، سيكون من المهم التنسيق مع الفريق القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية. ومن الضروري أيضاً تعزيز التعاون وتيسير الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ، نظراً لضعف العراق الكبير أمام الآثار الضارة لتلك المشكلة التي هي من صنع الإنسان.

رابعاً، ينبغي النظر في وضع آليات مناسبة لمواصلة دعم معالجة المسائل العالقة بين العراق والكويت، ولا سيما استمرار عمل اللجنة الثلاثية المكلفة بتحديد أماكن وجود المفقودين الكويتيين ورحايا البلدان الثالثة واستعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية وعملية ترسيم الحدود، بالتعاون مع الحكومة العراقية.

ونتطلع إلى أن نشهد وضوح حد نهائي للعنف في المنطقة بأسرها وفي العراق، فضلاً عن توطيد دولة مزدهرة سلمية آمنة ومستقرة.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر سعادة السيد محمد الحسان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والسيدة هناء إدور على إحاطتهما. كما أرحب بحضور سفيرتي العراق والكويت هنا اليوم.

أولاً، ترحب فرنسا بجهود الحكومة العراقية الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات التي يتطلع إليها الشعب العراقي وتدعو إلى مواصلتها. ونرحب بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي وضعه رئيس الوزراء العراقي. إن إجراء تعداد سكانيا الشهر الماضي، وهو الأول منذ عام 1997، سيساعد على تحديد احتياجات السكان بشكل أفضل. وندعو العراق

تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات لعام 2021 بمزيد من الفعالية بغية كفالة المساءلة عن فظائع داعش وتأمين التعويضات للناجيات. بالإضافة إلى ذلك، نأمل أن تضع المناقشة الأخيرة حول التعديلات على قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالأسرة والحياة الشخصية في العراق مصالح النساء والأطفال في صميم اهتماماتها، وبالتالي تعزيز حماية حقوق النساء والأطفال. علاوة على ذلك، فإن حماية الحيز المدني أمر ضروري لتمكين المجتمع المدني من دعم القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء استفزازات الجماعات المسلحة من غير الدول في العراق، التي تهدد بزعزعة استقرار العراق والمنطقة بأسرها. ونرفض أي محاولات لاستغلال البلبلة الإقليمية الراهنة. في ذلك الصدد، فإننا نؤيد الحكومة العراقية والأمم المتحدة والأطراف المعنية تأييداً كاملاً في الجهود التي تبذلها لتهدئة ذلك الوضع الهش. علاوة على ذلك، نلاحظ الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الثلاثية لمعالجة مسألة المفقودين الكويتيين ورجالاً الأطراف الثالثة. وندعو العراق إلى مواصلة التعاون الفعال مع الكويت لإحراز المزيد من التقدم على أساس الاحترام المتبادل. كما نأمل في إحداث تطورات إضافية فيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين.

وبصفتها شريكاً طويلاً للأمد للعراق، بما في ذلك مساهمتها بما يزيد على 3 000 جندي لحفظ السلام وإعادة الإعمار في ذلك البلد خلال الفترة 2004 إلى عام 2008، تجدد جمهورية كوريا التزامها بدعم سعي الشعب العراقي إلى تحقيق الاستقرار والرخاء والأمن. كما ستواصل جمهورية كوريا العمل بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والأمم المتحدة لدعم جهودهما الهامة لضمان نجاح المرحلة الانتقالية.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته الغنية بالمعلومات، والسيدة إدور على الأفكار التي تشاطرتها معنا اليوم.

نتني مالطة أيضاً على العمل المستمر الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعمها لجهود السلام

لتحديد هوية المفقودين الكويتيين وإعادة المحفوظات الوطنية. ونعتزم دراسة تقرير الأمين العام (S/2024/844) بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

أخيراً، ندعو فرنسا العراق إلى مواصلة التعاون مع الممثل الخاص للأمين العام والبعثة لأجل ضمان الانسحاب التدريجي والمنظم للبعثة في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2025، على النحو المطلوب في القرار 2732 (2024).

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد الحسان، وللسيدة هناء إدور على إحاطتهما الغنيتين بالمعلومات. وأرحب ترحيباً حاراً بالسيد الحسان في منصبه الجديد رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وأثق بأنه سيتولى قيادة عملية انسحاب البعثة بطريقة منظمة وأمنة بصورة ناجحة بالتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية.

ونشيد بحكومة العراق وشعبه، بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، على النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية على الرغم من التحديات المختلفة، بما في ذلك الوضع المزعزع في المنطقة. في ذلك الصدد، نقدر أيضاً التزامهم الثابت بالحوار والتهدئة والتضامن على الصعيد الإقليمي. لقد حقق العراق إنجازات هامة في مجال التنمية الوطنية. ونرحب على وجه الخصوص، بنجاح الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان في 20 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدارتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بفعالية بدعم من البعثة. ونلاحظ أيضاً مع التقدير جهودهم الرامية إلى تعزيز المشاركة من قبل الشباب والأقليات والنساء. ونأمل أن يمهد ذلك الطريق لإجراء انتخابات عامة أكثر شفافية وشمولاً في العام المقبل بهدف تعزيز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والإصلاحات الاجتماعية في العراق. كما نرحب بانتخاب محمود المشهداني رئيساً لمجلس النواب ونتطلع إلى قيادته للتقدم التشريعي في العراق.

وفي سياق سعي العراق إلى تحقيق تطوره السياسي والاجتماعي، يظل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون أمراً حيوياً. لذا نحث على

لا يزال تأثير التغير المناخي وندرة المياه في العراق يعدان مصدر قلق عميق. فنظراً لكونه خامس أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ على مستوى العالم، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهته. ونردد دعوة الأمين العام إلى التعاون الإقليمي والدولي لإيجاد حلول مستدامة لتلك التحديات، ونرحب بمبادرات الحكومة العراقية لمعالجة تلك المسائل وتعاونها مع الأمم المتحدة.

أخيراً، نرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسألة المفقودين من الكويتيين وراعياء البلدان الثالثة، وكذلك الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ويجب أن يظل إحراز المزيد من التقدم في حل هذه المسألة التي طال أمده أولوية، مسترشدين بمبادئ الاحترام المتبادل والسيادة وعلاقات حسن الجوار. ونعرب عن امتناننا لموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم، لا سيما خلال هذه المرحلة الانتقالية المحورية. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم سيادة العراق واستقراره وتميمته على المدى الطويل.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق السيد محمد الحسان، على إحاطته الأولى لمجلس الأمن. ونتمنى له كل التوفيق والنجاح في الاضطلاع بولايته خلال فترة انتقالية مهمة للعراق والأمم المتحدة. كما نشكر السيدة هناء إدور على ملاحظاتها ونرحب بحضور ممثلي العراق والكويت في جلسة اليوم.

بما أن هذا هو البيان الأخير لوفد بلدي بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والعراق إجمالاً خلال هذه الفترة، نود أن نبدأ بتسليط الضوء على العديد من التطورات الإيجابية التي شهدناها في البلد خلال فترة ولايتنا. إننا نرحب بجهود الحكومة لتوفير الخدمات العامة لمواطنيها ومعالجة مشاكل البطالة والفقر والفساد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. فمن المهم أن تستمر تلك الجهود وأن يواصل العراق مسيرته نحو توطيد مستقبل ديمقراطي ومزدهر لجميع مواطنيه. إذ تقترب فترة عضويتنا في المجلس من نهايتها، فإننا نتطلع إلى استمرار التقدم الذي دعمناه بصفقتنا عضواً في المجلس. فخلال الأشهر

والاستقرار والتنمية في العراق، خاصة في هذا الوقت الذي يشهد اضطرابات وأعمال عنف وعدم استقرار في المنطقة. وإذ تنهياً البعثة لمرحلتها الانتقالية، نرحب بإنشاء لجنة حكومية لتيسير تلك العملية ونؤكد أهمية انتقال مسؤولياتها بشكل منظم وآمن. كما نشدد على الحاجة إلى إجراء تحليل جنساني شامل وتوفير خبرة تقنية في مجال المساواة بين الجنسين في جميع مراحل العملية الانتقالية. فمن شأن ذلك أن يكفل إدماج احتياجات المرأة ومشاركتها الكاملة في العملية.

وإذ يواصل العراق مسيرته الديمقراطية، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في إجراء الانتخابات البرلمانية مؤخرًا في إقليم كردستان. ونشيد بجهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والسلطات الإقليمية وبعثة الأمم المتحدة من أجل ضمان إجراء عملية انتخابية منظمة وسلمية وشفافة. بالقدر نفسه يظل المجتمع المدني ووسائل الإعلام أمران حيويًا لبناء الديمقراطية كما ينبغي. ويجب حماية حيزهما وحريتهما حتى يتسنى لهما المساهمة في تنمية العراق. وتؤكد مالطة أهمية تعزيز العدالة والمساواة، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومشاركة المرأة مشاركة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وأمنة في جميع العمليات.

كما نحث العراق بشدة على اعتماد تشريع ضد جميع أشكال العنف الأسري، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجسدي والنفسي والعاطفي والاقتصادي. ويجب أن تتسق أي تعديلات على قانون الأحوال الشخصية مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. ويساورنا القلق العميق إزاء التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية التي من شأنها أن تقنن زواج الأطفال وتلغي الحماية الأساسية للنساء المطلقات. وندعو العراق إلى الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

تشيد مالطة بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لأجل تحقيق حلول دائمة للمشردين داخلياً. في ذلك الصدد، فإن إنشاء لجنة وطنية عليا معنية بالنازحين يعد خطوة إيجابية، ونحثها على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة لضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين داخلياً. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة الالتزام بدعم الأولويات الإنسانية والإنمائية للعراق وشعبه.

القادمة، سيكون من الأهمية بمكان كفالة إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة، بما في ذلك انسحاب البعثة، قصة نجاح مشتركة. ففي الميثاق فيما يتعلق ببناء المستقبل، أكدنا جميعاً أهمية تأطير وتوجيه عمليات السلام من خلال استراتيجيات سياسية. ويشمل ذلك خطأً انتقالية قابلة للتطبيق. كما تشجعنا للتفاصيل المتعلقة بتنسيق العملية الانتقالية بين الأمم المتحدة والحكومة الوطنية. وقد استرشدنا في مشاركتنا في ذلك الصدد بالنقاط التالية، والتي لا تزال هامة بالنسبة لنا اليوم.

أولاً، تعدُّ مؤسسات الشرعية عنصراً أساسياً في أي نظام للحكومة وكفالة استقرار البلد، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي. وفي ذلك الصدد، ترحب سويسرا بإجراء الانتخابات في إقليم كردستان العراق في تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بالمساعدة التقنية التي قدمتها البعثة في تنظيم الانتخابات، فضلاً عن الجهود التي بذلتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتعزيز ترشيحات المرأة. إن بوسع تلك الانتخابات أن تسهم أيضاً في إقامة حوار منظم بين بغداد وأربيل في جميع المسائل العالقة.

ثانياً، على الصعيد الأمني والإقليمي، من الضروري أن يواصل العراق تعزيز أجواء الحوار والتعاون في المنطقة، كما فعل في السنوات الأخيرة. وقد رحبنا في عدة مناسبات باستعداد حكومة العراق لتعزيز نهج إقليمي لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وندرة المياه. علاوة على ذلك، لا يزال من الضروري أن يسيطر العراق بشكل كامل على استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيه. كما نؤكد مجدداً ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه من قبل الجميع.

ثالثاً، في جميع بلدان العالم، كما هو الحال في بلدي منذ زمن طويل، فإن كفالة احترام حقوق الإنسان وتوفير حيز شامل للجميع للحوار تُسمع فيه أصوات الأقليات يعد استثماراً هاماً في تدابير الوقاية. بالتالي، فإننا نرحب بجهود حكومة العراق لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً في البلد. ويجب تكريس اهتمام خاص لتلبية احتياجات وحقوق الفئات الضعيفة، خاصة الأطفال. كما نذكر السلطات العراقية بأن من الأهمية بمكان التأكد من أن أي تعديلات على قانون الأحوال

أود أن أختتم ملاحظاتي بتمنياتي للعراق وشعبه بالتوفيق والسداد في المستقبل. لقد سعينا جاهدين لمرافقة العراق على هذا الطريق من خلال عملنا بشأن ملف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبعد إعادة افتتاح سفارتنا في بغداد مؤخراً، نتطلع سويسرا أيضاً إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع العراق في السنوات القادمة.

السيد جيوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالمثل

الخاص الحسان في إحاطته الأولى إلى مجلس الأمن بصفته رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأشكره على إحاطته. أشكر أيضاً السيدة هناء إدور، رئيسة جمعية الأمل العراقية، على مساهمتها. كما أرحب بممثلي العراق والكويت في الجلسة. ونشارك الممثل الخاص في الإشادة بجهود حكومة العراق في سعيها لتحقيق السلام والتنمية والاستقرار في البلد. أحرز العراق في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في تحقيق هذه الغاية، بمساهمة مهمة من البعثة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولاً، نشيد بالدور الإيجابي الذي يؤديه العراق في المنطقة. وننوه بجهوده الدبلوماسية لتعزيز الاستقرار، بما في ذلك من خلال المشاركة والحوار المتوازن مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وكذلك بالدعوة إلى خفض التصعيد في جميع أنحاء المنطقة. وندعم العراق في مواصلة تأدية هذا الدور. وندعو الجميع إلى احترام ودعم سيادة العراق وسلامة أراضيه والعملية السياسية الديمقراطية. لا ينبغي أن تستخدم الجهات الفاعلة الإقليمية العراق كساحة لتصفية الحسابات. ومن الأهمية بمكان ألا ينجر العراق إلى التصعيد الإقليمي الأوسع نطاقاً الحالي، الذي

الجفاف المرتبط بتغير المناخ وندرة المياه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الزراعة والأمن الغذائي. ندرك الجهود التي تبذلها حكومة العراق للتخفيف من آثار تغير المناخ واستعدادها للعمل مع جيرانها على الإدارة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود. ونرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتحقيق هذه الغاية.

في الختام، نرحب برغبة الحكومة في تيسير عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بما يتماشى مع القرار 2732 (2024). نؤكد دعمنا للعراق وهو يواصل مسيرته نحو مستقبل مستقر ومزدهر.

السيد ميكاناغي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد محمد الحسان، على إحاطته. وبهذه المناسبة، أود أيضاً أن أرحب بوصول السيد الممثل الخاص الجديد إلى العراق حيث بدأ العمل في منصبه منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأمل أن ينجح في توجيه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الاتجاه الصحيح خلال هذه الفترة الانتقالية الصعبة في العام المقبل. أشكر أيضاً السيدة هناء إدور، رئيسة جمعية الأمل العراقية، على إحاطتها.

لقد أخطنا علماً بأحدث تقريرين للأمين العام اللذين يغطيان آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2024/857) والتطورات المتعلقة بالمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية (S/2024/844).

ساهمت البعثة بشكل كبير في استقرار العراق والمنطقة. وعلى الرغم من دخول البعثة مرحلة انتقالية، فإنها حافظت على دورها. ووفقاً لتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2732 (2024)، فقد جرت الانتخابات في إقليم كردستان في تشرين الأول/أكتوبر من خلال عملية اقتراع منظمة وسلمية دون وقوع حوادث كبيرة، وهو ما رحب به كل من رئيس إقليم كردستان العراق ورئيس العراق. ويرجع ذلك إلى حد كبير

من شأنه أن يعكس مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في البلد. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، ونشجع على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن غزة والرهائن. كما تؤكد سلوفينيا على أهمية استمرار التعاون بين العراق والكويت بشأن ملف المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات المفقودة. ونكرر دعوة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للعراق إلى تكثيف الجهود في هذا الصدد. ينبغي أن تظل الأمم المتحدة منخرطة عن كثب في هذا الموضوع.

ثانياً، للحفاظ على الإنجازات وترسيخ مكانة العراق كمكان للحوار والتعاون والصمود أمام تحديات منطقة مضطربة جداً، فإننا نشجع حكومة العراق على الحفاظ على التزامها بالإصلاحات التي تشمل حماية حقوق الإنسان وبناء مؤسسات مرنة وديمقراطية وخاضعة للمساءلة ومكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، ندعو حكومة العراق إلى حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات، بما يتفق مع التزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان. إننا نشعر بقلق عميق إزاء التغييرات التشريعية المقترحة التي من شأنها، إذا ما تم سنها، أن تهدد بتقويض حقوق الإنسان للنساء والفتيات بشكل خطير. نشجع أيضاً العراق على حماية الفضاء المدني والديمقراطي والسماح للجهات الفاعلة المدنية بالمشاركة بحرية في الجهود الرامية إلى تعزيز القيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يجب محاسبة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على جميع أفعالهم. ومن البديهي وجوب ألا تمر الفظائع التي ارتكبتها تنظيم داعش بدون عقاب.

ولا يقل أهمية عن ذلك خلق فرص سياسية واجتماعية واقتصادية للجميع، ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وكذلك التعامل مع أوضاع النازحين والمفقودين. إذ يمكن أن تساعد هذه الجهود على تعزيز نسيج المجتمع وإعادة بناء الثقة والمساعدة على خلق بيئة سلمية وأمنة للجميع. وهذا أمر مهم للشعب العراقي وللمستقبل المزدهر وديمقراطي للعراق، وكذلك للاستقرار الإقليمي.

ثالثاً، أصبحت آثار التغير المناخي مضاعفاً رئيسياً للمخاطر على استقرار العراق ويجب معالجتها. إن ما نشير إليه هو حالات

أولاً، أود أن أشكر الممثل الخاص الحسان على إحاطته، وهي أول إحاطة يقدمها إلى مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة للعراق. نقدر أيضاً أيما تقدير الإحاطة التي قدمتها السيدة هنا إدور بشأن حقوق المرأة في العراق ونشيد بجهودها في صياغة قانون مكافحة العنف الأسري، الذي نأمل أن يتم اعتماده. تزامن وصول الممثل الخاص للأمم المتحدة للعراق مع اقتراب موعد انتخابات برلمان كردستان العراق في 20 تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما يعد معلماً مهماً في تقدم العراق المستمر نحو الاستقرار.

وقد أدت البعثة دوراً مهماً في مساعدة السلطات العراقية في تنظيم انتخابات برلمان كردستان وتنسيق إعداد التقارير مع المنظمات غير الحكومية التي تراقب الانتخابات. وسرنا أن الانتخابات جرت بسلاسة وبنسبة مشاركة عالية من الناخبين.

وتشجع الولايات المتحدة البعثة على تقديم المزيد من المشورة والدعم والمساعدة الفنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق دعماً للانتخابات البرلمانية العراقية في الربع الثالث من عام 2025. فعلى مدار 21 عاماً من وجودها، قدمت البعثة إلى العراق مساعدات قيمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة تغير المناخ ودعم حقوق المرأة وإصلاح الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر.

وأمام البعثة عمل مهم يتعين عليها القيام به قبل أن تنتهي مهمتها في نهاية عام 2025، خاصة في ضوء أحدث تقرير للأمم المتحدة عن المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة (S/2024/844). وفي حين أشار التقرير إلى إحراز بعض التقدم، فإننا نعلم أن هناك المزيد مما يتعين القيام به. وتحث الولايات المتحدة حكومتها العراق والكويت على مضاعفة جهودهما لدعم اللجنة الثلاثية، كما تحث الممثل الخاص الحسان وفريقه في البعثة على بذل كل ما في وسعهم للمساعدة. ونظراً لأهمية العلاقات بين العراق والكويت بالنسبة للاستقرار الإقليمي، فإننا نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن آلية

إلى الدعم الذي قدمته البعثة للنظام الانتخابي. وتأمل اليابان أن يتم الحفاظ على هذا النظام في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، تشيد اليابان بالجهود الجادة التي تبذلها الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب بشكل دؤوب وفعال. يسعدنا سماع أنها نجحت، بدعم من المجتمع الدولي، في القضاء على عدد من الإرهابيين، بمن فيهم قادة الجماعات المرتبطة بداعش في المنطقة. تتفهم اليابان الوضع الصعب الذي يواجهه نحو مليون نازح في العراق. ونتيجة لجهود الحكومة والدعم المنسق من الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة، عاد 4,9 ملايين نازح حتى الآن، ونأمل أن تواصل السلطات العراقية هذا التقدم، استناداً إلى خريطة الطريق الجديدة التي قدمت في آب/أغسطس.

تأمل اليابان بشدة أن ترى المزيد من الخطوات الإيجابية التي يجري اتخاذها بشأن مسألة المفقودين بين العراق والكويت. ونذكر أن مهمة البحث عن المفقودين أو الذين لقوا حتفهم أثناء الحرب ليست مهمة سهلة وستتطلب الكثير من الوقت والجهد، بما في ذلك الحصول على صور جوية لمناطق واسعة وإجراء اختبارات الحمض النووي التفصيلية. ومع ذلك، لم يُعثر بعد على ما يقرب من نصف المفقودين، وتتوقع اليابان من السلطات العراقية بذل كل جهد ممكن لحل هذه المسألة، وعلى وجه الخصوص، تقديم مساهمة فعالة وثابتة في اللجنة الفرعية الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تُشجّع اللجنة على أن تتناقش بنشاط الخيارات المتاحة لآلية توفر الإبلاغ المستمر، بإذن من مجلس الأمن، قبل انتهاء ولاية البعثة.

لقد تغلب كل من العراق والكويت على اضطرابات الماضي ويعملان الآن معاً بدأً ببيد. إن حل المشكلة المتبقية مهم للمصالحة والسلام الدائم. وتأمل اليابان أن تؤدي الجهود الدؤوبة التي يبذلها كلا البلدين، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى إنهاء هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع حكومة العراق لتعزيز وتعميق شراكتنا طويلة الأمد مع الحكومة بأسرها من أجل عراق آمن ومستقر وذي سيادة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق): السيد الرئيس، في البداية أتقدم بالتهنئة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما أقدم شكري لسعادة السفير محمد عوض الحسان، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الإحاطة التي قدمها بشأن تقرير الأمين العام (S/2024/844 و S/2024/857).

شهدت الفترة الماضية استقراراً سياسياً داخلياً في العراق، تمثل في انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب وإجراء انتخابات برلمانية في إقليم كردستان العراق. وقامت حكومة العراق بأدوار مهمة على الصعيدين الداخلي والإقليمي؛ فقد ركزت الحكومة على تحسين الوضع الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي؛ وتقليل الاعتماد على النفط؛ وعملت على تطبيق إصلاحات لمكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية.

وسعت إلى تعزيز الأمن الداخلي وتقوية الجهود الاستخباراتية لضمان الاستقرار؛ إضافة إلى تنفيذ إصلاحات اجتماعية، مثل تحسين الخدمات العامة، وتوفير فرص العمل. وسعت الحكومة إلى تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة من خلال الحوار الدبلوماسي والتعاون الأمني. وواصلت التنسيق مع التحالف الدولي والدول الإقليمية لمكافحة تنظيم داعش ومنع عودة الجماعات المتطرفة. كما تعمل الحكومة كوسيط في بعض القضايا الإقليمية الحساسة لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

شهد العراق مؤخراً نجاحاً كبيراً في أول تعداد سكاني منذ 37 عاماً، شمل جميع مناطق العراق، بضمنها منطقة إقليم كردستان العراق؛ الإنجاز الذي يعكس الجهود المبذولة لتعزيز التخطيط التنموي وتحقيق

المتابعة، حسب الاقتضاء، لدعم التقدم في هذا الملف عملاً بالقرار 2732 (2024) الذي تم اتخاذه بالإجماع في أيار/مايو.

لا ينبغي أن تعني نهاية ولاية البعثة نهاية العمل على مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية. إننا ندرك أن المشاركة رفيعة المستوى مطلوبة في بعض الأحيان لتحفيز التقدم، وسنواصل دعم استخدام هذه الوسائل بشكل استراتيجي. ويمكن للبعثة استخدام مساعيها الحميدة لتحقيق هذه الغاية. والولايات المتحدة، من جانبها، قدمت صوراً جديدة التقطتها الأقمار الصناعية لتحديد أربعة مواقع دفن محتملة في العراق. ونشجع الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعراق لإجراء تحليلات مشتركة وتحقيقات في المواقع في أقرب وقت ممكن. كما أننا سنواصل بحثنا الخاص في أربعة مواقع في الكويت من خلال محاولة تحديد الشهود من بين جمعيات المحاربين القدامى في الولايات المتحدة. نتفهم الولايات المتحدة أهمية تحديد هوية الأشخاص المفقودين وإعادة رفاتهم إلى أوطانهم، استناداً إلى تجربتها الخاصة من الحرب في فيتنام، ومؤخراً في مركز التجارة العالمي هنا في مدينة نيويورك.

وبينما تسعى حكومتنا العراق والكويت إلى حل جميع المسائل العالقة، يجب علينا أيضاً إبراز تسليط الضوء دولياً على الجهود المبذولة لكفالة تحقيق العدالة والمساءلة لضحايا الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بما في ذلك الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين والعنف الجنساني في العراق. ونشيد بعمل حكومة العراق على إنشاء مركز وطني للتعاون القضائي الدولي لهذا الغرض. نرحب أيضاً برغبة العراق في تبادل الأدلة مع دول ثالثة على أساس ثنائي، على أساس كل حالة على حدة، لكفالة محاسبة أفراد تنظيم داعش على جرائمهم في العراق. ونشجع كذلك حكومة العراق على دعم أرشيف الأمم المتحدة المعزز لحفظ الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للمساعدة في كفالة إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية من جانب دول ثالثة.

كما قطع العراق خطوات كبيرة في تحسين جهوده الأمنية. وتحول دور الوحدات العسكرية الأمريكية إلى وظائف الاستشارة والدعم، والتركيز على بناء القدرات داخل وحدات الأمن العراقية ودعمها. ويشكل هذا التحول جزء من استراتيجية أوسع لتعزيز السيطرة المحلية وضمان الاستقرار على المدى الطويل، والحد من الحاجة للتدخل الأجنبي.

وتواصل اللجنة العسكرية العراقية العليا الأمريكية تعاونها الذي يركز على تكييف الاستراتيجيات المشتركة وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإجراء تدريبات مشتركة لضمان استدامة المكاسب التي تحققت ضد تنظيم داعش. لقد كانت الجهود المشتركة للتحالفات الدولية والقدرات المحلية والحوارات الاستراتيجية بمثابة إنجاز وتقدم كبيرين في المشهد الأمني في العراق، مما يعكس التحول نحو قدر أكبر من التحكم الذاتي والقدرة في إدارة التهديدات.

تؤكد حكومة العراق موقفها الراض من استخدام أراضي العراق ومجاله الجوي لشن عدوان عسكري ضد أي دولة. ويؤكد هذا الموقف التزام العراق بالحفاظ على سيادته وحياده وسط التوترات الإقليمية، والصراعات الجارية في الشرق الأوسط. إذ إن أي استخدام للمجال الجوي العراقي أو القواعد الجوية لشن ضربات ضد أي دولة من شأنه أن يثير ردود فعل إقليمية شديدة، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار العراق بشكل أكبر، وتعريض جهوده الجارية في إعادة الإعمار، وتعزيز الاستقرار السياسي للخطر. ويرفض العراق السماح باستخدام أراضيه ومجاله الجوي لأعمال العدوان، كما جاء في الرسالتين المتطابقتين اللتين وجههما في 29 تشرين الأول/أكتوبر بشأن انتهاكات الكيان الإسرائيلي لأجواء العراق للاعتداء على الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجارة. يأتي موقف العراق من دستوره الدائم، ويمثل كذلك انعكاساً لالتزامه بمواد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر استخدام القوة والتهديد ضد سلامة أراضي أي دولة. فقد دعت حكومة العراق باستمرار إلى الحوار والدبلوماسية كوسيلة لحل النزاعات. وأكد العراق في العديد من المنتديات الدولية التزامه بسياسة خارجية سلمية. ويضع نفسه كوسيط وملتمس للحوار من خلال جهوده في استضافة

التنمية المستدامة. وأدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان، دوراً حيوياً فيه، متمثلاً في تقديم المساعدة التقنية والفنية، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الوطنية.

يمثل التعداد السكاني خطوة مهمة نحو فهم احتياجات السكان وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة. ويوفر قاعدة بيانات شاملة لدعم السياسات الوطنية وصناع القرار في مجال التعليم والصحة والإسكان والتنمية.

اسمحوا لي أن أعرض إيجازاً لأهم التطورات التي حدثت في العراق في الأشهر الأربعة الماضية.

شهدت العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان تطورات كبيرة أظهرت الاستعداد الواضح لكلا الجانبين للسعي إلى إيجاد حلول من خلال التفاوض المباشر دون وسيط. وعكست التقدم والتقارب لحل الأمور العالقة، وخاصة فيما يتصل بتخصيصات الميزانية، وتقاسم عائدات النفط والأمن الإقليمي. وواصل المسؤولون في الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، اللقاءات والمشاورات على أعلى المستويات للتوصل إلى صيغة لاستئناف صادرات النفط من الإقليم، التي توقفت منذ آذار/مارس العام الماضي، واستثمار الفوائد المتبادلة لتدفقات النفط بهدف استقرار ميزانية العراق بشكل عام. وتضمن الحوار بين بغداد وأربيل مناقشات حول إطار سياسي واقتصادي أوسع، كاللامركزية في المدفوعات والتحويل المنتظم لأموال الميزانية إلى الإقليم. كما عالج الجانبان القضايا الخلافية المحيطة بملف كركوك عبر الحوار، لتجنب تصعيد التوترات.

وحقق العراق تقدماً ملحوظاً في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، إذ تمكنت القوات الأمنية العراقية منذ تنفيذ عمليات نوعية ضد خلايا تنظيم داعش. كما ساهم التعاون الاستخباري بين الأجهزة الأمنية المحلية والدولية في الكشف عن مخططات إرهابية قبل تنفيذها، وجرى تعزيز السيطرة على الحدود لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة. وأسفرت تلك الجهود عن زيادة الاستقرار في العديد من المدن والمحافظات.

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وولي العهد الكويتي الشيخ صباح خالد الصباح خلال اجتماعهما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر هذا العام، عن رغبتها القوية في تعزيز التعاون الثنائي، وإعادة تنشيط اللجان الفنية المشتركة لمعالجة الاهتمامات المتبادلة كالأمن والتعاون الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية؛ في خطوة مهمة إلى الأمام في ظل استعداد الجانبين للمشاركة بشكل بناء، وخاصة في المسائل الحساسة ذات الأهمية المشتركة.

إن المسار العام للعلاقات بين العراق والكويت إيجابي ومدفوع بمصلحة مشتركة في إيجاد الحلول الناجعة. إن العراق حريص، تماما مثل الكويت، على مواجهة التحديات التي تعترض حل الملفات بين البلدين، وخصوصا ما يتعلق بقضايا الرفات، لما لذلك من أهداف سامية وجوهرية. عكف المسؤولون العراقيون على الاهتمام بها، وسعوا إلى تسهيل مجرياتها والاستفادة من المبادرات المشتركة، كتحليل صور الأقمار الصناعية، وجهود البعثات الميدانية لجمع الأدلة، وتحديد مواقع الدفن المحتملة في العراق أو الإلقاء بمعلومات تساعد على إحراز تقدم. وتواصلت مؤخرا وزارة الخارجية العراقية مع نظيرتها الكويتية بشأن تنسيق موعد قريب لتسليم عينات رفات إلى الجانب الكويتي، تم العثور عليها في محافظة المثنى بمقبرة الشيخية من قبل الفريق الفني التابع للجنة الفنية المعنية بالبحث عن مفقودي حرب الخليج الثانية.

يُعد إصدار قرار مجلس الأمن 2732 (2024) نصرا للعراق والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويؤشر إلى نجاح في التعامل مع الأمم المتحدة، مبني على التشاور واحترام رغبة وسيادة الدول. لقد ركزت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الفترة الماضية على استكمال أعمالها في ملفات الإصلاح الاقتصادي وتقديم الخدمات والتنمية المستدامة والتغير المناخي، وغيرها من الجوانب التنموية. ويعكس البدء بالانتقال التدريجي لمهام البعثة إلى المؤسسات الوطنية العراقية والوكالات الأممية الثقة في قدرة العراق المتنامية على إدارة شؤونه دون الاعتماد على الدعم الدولي. وتعرب حكومة العراق عن استعدادها التام للتعاون مع البعثة في عملية الانتقال ومرحلة التصفية وتقديم المساعدة اللازمة لذلك والحماية الأمنية، حتى إنجاز الإغلاق المسؤول نهاية عام 2025.

المحادثات والوساطة في المناقشات بين العديد من الأطراف المختلفة في المنطقة. وتهدف حكومة العراق، عبر تلك الجهود، إلى حماية مصالح العراق الوطنية والمساهمة في السلام الإقليمي والدولي، وضمان عدم جر المنطقة برمتها إلى صراعات دامية لا طائل منها.

أطلقت حكومة العراق العديد من المشاريع التي تركز على تحسين القطاعات الرئيسية، بما في ذلك التعليم والإسكان والحماية الاجتماعية والكهرباء والبنية الأساسية. وأحرزت تقدم في تنفيذ برنامجها التنموي، مع التركيز على تحسين الخدمات العامة، والنمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل. وعملت الحكومة بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتأمين الاستثمار والدعم الفني لتعزيز التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت مشاريع الحكومة الموجهة نحو الخدمات زيادة المساحات الخضراء والاستدامة البيئية وتعزيز تجربة المعيشة الحضرية.

أحرزت الحكومة تقدما ملحوظا في مكافحة التصحر وتنفيذ سياسات مستدامة للمياه والري لمعالجة التحديات البيئية الشديدة التي تواجه العراق ضمن جهود وطنية أوسع نطاقا للتخفيف من آثار تغير المناخ وندرة المياه وتدهور الأراضي. فيما يتعلق بإدارة المياه، تعمل الحكومة على تنفيذ سياسات ري جديدة، مع التركيز على الاستخدام الفعال للمياه، إثر تداعيات انخفاض تدفقات الأنهار والإفراط في استخراج المياه الجوفية، مما يعكس التحول نحو الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وتحرص الحكومة على الالتزام بمعالجة الأسباب الكامنة وراء المشاكل المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك فقدان الغطاء النباتي وسوء إدارة المياه ومشاركة المجتمع المدني عبر توفير دعم مستدام وتبني ممارسات مبتكرة لإدارة المياه والأراضي.

تشهد العلاقات بين العراق ودولة الكويت الشقيقة تقدما كبيرا، مما يعكس التزاما مشتركا لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين الشقيقين. ويتحاور الطرفان باستمرار بشكل ثنائي لمعالجة القضايا التي تهمهما من خلال القنوات الدبلوماسية. إذ أعرب كل من

حاضرة، وجهود الدفع لاستمرار متابعة المجلس لهذا الملف الإنساني
الصرف لا تزال الغاية منه ذات أهمية وتأثير مباشر.

وعنصر المتابعة الأممية الحثيثة للنشاط الميداني لكافة الأطراف
المعنية - بما في ذلك الطرف الكويتي وليس فقط الجانب العراقي
- هام. وعنصر الشفافية في إيضاح الصورة بواقعها الحقيقي عبر
التقارير الدورية للأمين العام تأتي كذلك في مقدمة جهودنا المشتركة.

ويجب أن توضع كافة النقاط على الحروف لا البعض منها، وأن نبين
أن أي تماطل أو تردد من المؤكد أنه سيعرقل سير تقدم هذا الملف.
لا يخفي على الجميع، وبالأخص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة
إلى العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك الدول الأعضاء
في اللجنة الثلاثية واللجنة التقنية الفرعية المنبثقة عنها - أي المملكة
العربية السعودية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والعراق
وبلدي الكويت - حجم التباطؤ القائم على أرض الواقع.

كما أن محاضر الاجتماعات الأخيرة للجنة سالفتي الذكر
تجسد بوضوح هذا التباطؤ وتوضح بحبر الكلمات تعنت البعض من
الدفع بعجلة البحث والتعرف على الرفات. والأسباب لذلك تعود لعوامل
كثيرة، البعض منها مرتبط بالحافز، والبعض الآخر قد يكون ذا طابع
سياسي. وهذا ما لا نتمناه - أن نسياس الإنسان وحاجاته وتربط الأسر
وتلاحمها. فلهم حق علينا بأن نعمل بصدق وإخلاص لدفع وتيرة
عمليات البحث وتسريعها، بما يسهم في تخفيف معاناتهم ويقربهم
من الحقيقة التي طال انتظارها. وإن إنهاء هذه المعاناة يتطلب رغبة
حقيقية لإنجاز هذا الملف من خلال ترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة،
بعيدا عن المماطلة والتسويف.

اتخذ المجلس في شهر أيار/مايو القرار 2732 (2024)، وهو
ما أكد على إنهاء أعمال البعثة وأواخر العام القادم بطلب مباشر من
رئيس وزراء العراق. وهذا قرار سيادي نحترمه جميعا ونلتزم به. ولكن
ما يعيننا بالدرجة الأولى في دولة الكويت، عملا بالفقرة 6 (ب) من
القرار ذاته، يكمن أولا في إيجاد آلية أممية تدفع بهذا المسار بطريقة
فاعلة وصولا للتعرف على رفات آخر مفقود واستعادة كافة الممتلكات

وفي الختام، نتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة،
السيد أنطونيو غوتيريش، على موقف الأمم المتحدة الثابت في دعم
العراق واحترام سيادته ووحدة أراضيه. كما نعرب عن امتناننا لبعثة
الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الجهود التي بذلتها،
وتلك التي تبذلها الهيئات الأممية والمنظمات الدولية الأخرى العاملة
في العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أقدم
لكم بالشكر على عقدكم لهذه الجلسة، وعلى دوركم ونشاطكم الواسع
في ترجمة شواغل المجتمع الدولي، ومتابعة قضاياها ذات الصلة بالأمن
والسلم الدوليين، ووجوب صيانة هذا الدور. ولا يفوتني أن أشيد بجهود
المندوبة الدائمة والوفد الدائم للمملكة المتحدة، على رئاسة أعمال
مجلسكم للشهر المنصرم. ونرحب كذلك بأخي، سعادة السفير محمد
بن عوض الحسان، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، ورئيس بعثة
الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛ واثقين من تقانيه في عمله
وحكمته في إدارة هذا الملف الهام للمنطقة وللعالم أجمع. وأشكر السيدة
إدور على مداخلتها صباح اليوم.

قررت المشاركة اليوم هنا بينكم وفي هذه القاعة للمرة الثالثة
على التوالي لأدلل على ذلك، أي صيانة ما يجب أن يُصان. وتأتي
في مقدمة القضايا الواجب صيانتها تلك المتعلقة بالمسائل الإنسانية.
فالإنسان ومشاغله هو ركيزتنا الأساسية وبوصلة نشاطنا الحقيقي في
الأمم المتحدة. وهو ما نستند عليه في شرعية وجودنا وعملنا الأممي،
لا متغيرات السياسية ودهاليزها المتشعبة ومداخلها ذات الطابع العنيف
أحيانا. بين صفحات التقرير الأخير 41 للأمين العام (S/2024/844)
المتصل بملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية بما في ذلك
المحفوظات الوطنية، تقف قصة إنسانية أليمة تعود لتسعينات القرن
العشرين، قصة شردت بواقع تجربتها المريرة ذوي الأسر وفرقت 602
مفقودا من آباء وأبناء. والقصة ذاتها لم تنته، فجهود المتابعة لا تزال
قائمة وجهود البحث والتعرف على رفات 308 مفقودا المتبقين لا تزال

تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، وبروتوكول الاتفاقيات الأمنية المتبادلة، انطلاقاً من التزامها بإعادة مسار العلاقة الثنائية مع العراق للنحو الواجب، وحرصها على أمن وسلامة الممرات المائية في تلك المنطقة الحيوية التي باتت تحتضن عدداً من المشاريع الاستراتيجية الهامة، وإدراكاً منها بضرورة تأمين تلك المناطق والذود عنها مما قد يتمخض عنه إلغاء العمل بالاتفاقيات المعنية بتنظيم كافة النواحي ذات الصلة بتلك المناطق، سواء المرسمة منها أو غير المرسمة. وعليه، نجدد الدعوة للأشقاء في جمهورية العراق بتصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله، واستئناف اجتماعات الأفرقة التقنية التابعة لها، والعودة للعمل وفقاً لما نص عليه بروتوكول الاتفاقيات الأمنية المتبادلة لعام 2008، واستئناف اجتماعات الأفرقة التقنية القانونية المشتركة لاستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162، وذلك وفقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مطالبات دولة الكويت بالبدء في مفاوضات استكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162، المرسمة بموجب القرار 833 (1993)، تعود لعام 2005.

هذا وقد بين التقرير الأخير ضرورة أن تعقد اجتماعات اللجان التقنية والقانونية المشتركة، وبالأخص تلك المتعلقة باستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة البحرية 162، واللجنة التقنية المشتركة المعنية بتنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله.

فالعلاقات الثنائية بين الدول وأساس تقدمها لا تقتصر على ملف واحد دون الآخر. ونجدد الدعوة للعراق الشقيق بهذا الصدد الدفع بتعزيز آفاق التشاور حول كافة المسائل المتعلقة.

وأشير في هذا الصدد، بالنسبة للمسائل المتعلقة فيما بين البلدين، إلى الكلمة التي أدلى بها قبل أيام أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، في القمة 45 للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن أُبين بأن الملفات تلك من السهل نسبياً أن يتم اقتطاف ثمارها، منفعة للعلاقات الثنائية الكويتية - العراقية،

الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ونجدد بهذا السياق التأكيد على إيماننا بفكرة أن تعاود الأمم المتحدة العمل على تعيين منسق رفيع المستوى معني بملف الأسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية بما في ذلك المحفوظات الوطنية بشكل منفرد، لما أنجزته هذه الآلية الأممية منذ اعتماد القرار 1284 (1999)، حيث تمكن المنسقين رفيعي المستوى من المساهمة في التعرف على رفات 234 مفقوداً، والإشراف على استعادة العديد من الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها أثناء الاحتلال. وهذا في حقيقة الأمر، ومن باب المقارنة، تقدم كبير نتطلع لرؤية نشاط أممي مشابه له في الفترة القادمة.

بما أن جلستنا اليوم تعقد تحت البند الخاص بالعراق، وبما أن القرار 2732 (2024) أشار إلى "المسائل المتعلقة بين العراق والكويت"، وإشارة كذلك إلى التقرير الأخير للأمم المتحدة المعني بالنشاط الأوسع للبعثة (S/2024/857)، والفقرتين 13 و 14 الخاصتين بالعلاقات الكويتية - العراقية، لا يفوتني أن أُبين بأن التراجع القائم في مسار العلاقة الثنائية لا ينحصر على إطار متابعة ملف الأسرى والمفقودين وتقدمه. بل يشمل العديد من الملفات الثنائية القائمة بين البلدين. حيث، على سبيل المثال لا الحصر، اتخذت جمهورية العراق في عام 2023 فقط القرارات الآتية التي شكلت هذا التراجع وألغى على أثرها اتفاقيات داخلية حيز النفاذ منذ سنوات. وقد قوضت تلك القرارات التقدم الثنائي الذي أحرز في الأعوام الماضية. أولاً، إلغاء العمل بموجب ما نص عليه بروتوكول الاتفاقيات الأمنية المتبادلة المبرم منذ عام 2008، على الرغم من تضمينه نصوصاً متعلقة بآلية التعديل. ثانياً، عدم الاستجابة لمطالبات دولة الكويت بعقد اجتماعات الأفرقة التقنية المشتركة التابعة لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله الموقعة منذ عام 2012، الأمر الذي بات يهدد الأهداف النبيلة التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها. ثالثاً، وقف اجتماعات اللجان التقنية القانونية المعنية باستكمال ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162، التي تم الاتفاق على استمراريتها انعقادها منذ عام 2021.

وفي ذات السياق، فقد أكدت دولة الكويت منذ شهر أيلول/سبتمبر 2023 - ولا تزال - على التزامها بما نصت عليه اتفاقية

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتقدم بالشكر لممثلي موزمبيق، والاتحاد السويسري، وإكوادور، واليابان، ومالطة، بما أن هذه قد تكون آخر مشاركة لي أثناء عضويتهم في مجلس الأمن. أتقدم لكم بالشكر الجزيل على كل ما تقدمتم به من تفاني ومتابعة وإخلاص لإتمام المهمة الأساسية لهذا المجلس، وهي صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/30.

وأطر توسع مرتكزاتها، وذلك من خلال تفعيل الآليات القائمة والخاصة بمتابعة تلك الملفات.

في الختام، أجدد الشكر لكم، السيدة الرئيسة، على تعاونكم وبعثتكم الدائمة وعلى عقدكم لهذه الجلسة. والشكر موصول كذلك إلى الأخ السفير محمد الحسان، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، على دوره في الدفع بالاستمرار بتعزيز آفاق التعاون القائم، ترجمة لرؤى وتطلعات البلدين الشقيقين وخدمة لهما وللعلاقات الثنائية التي تجمعهما.